أمكانية تنفيذالحاضنات الصناعية ودورها في تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة في العراق

م.م : أمجد عباس عبد الرحيم البلداوي
قسم الإدارة
كلية الإمام الجامعة – العراق

الملخص

أن الدور الذي بدأت تضطلع به الحاضنات خلال المرحلة بعد حقبة الثمانينات من القرن الماضي هو مؤسسي تفاعلي لإتاحة الفرصة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أداء دورها التكاملي مع المؤسسات الصناعية الكبيرة،ولكي تعبر عن الحالة الضرورية كبديل لأسلوب التركز والحجم الكبير خلال القرن الحالي وكشريك من الباطن للصناعة الكبيرة ،وان هذا الأسلوب يتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي اذ ان الفشل في عدد كبير من المنشات والعزوف عن دخول الاستثمارات الجديدة الى الصناعة والتوجه نحو المجالات الخدمية والاختلال الهيكلي في الاقتصاد مع زيادة حجم البطالة ، وعدم الاهتمام بتطوير أساليب الانتاج ، وترك باب الاستيراد مفتوح لإشباع حاجات السكان وإلحاق الإضرار بالموارد الاقتصادية ومحاولة اجراء بعض التغييرات المنقوصة بفتح مجالات التسليف غير الموجه او غير المدروس من قبل مؤسسات الدولة الاقتصادية مما الحق اضرار جديدة في الاقتصاد ، لذا فان ادخال اسلوب الحاضنات الصناعية كمؤسسات داعمة لأسلوب الانتاج الصغير والمتوسط وجزء أساسي يكامله ويسهم في تطوير اسلوب الانتاج ويعطي فرصة للمزاوجة بين المخترعات والافكار الريادية ورؤس الأموال ويسهم في تعبئة المدخرات واطلاقها لتطوير الاقتصاد القومي ولغرض تأهيل المؤسسات القائمة ومشاريع القطاع العام من خلال تفعيلها بدور الحاضنات واقامة المراكز الضرورية لذلك (مراكز البحث العلمي ، والمؤسسات العلمية في الجامعات ،ومراكز البحث والتطوير في الحاضنات) ، بعد ان انحسر كليا خلال المرحلة السابقة واعادة الثقة للمواطن بالصناعة المحلية وطمأنته في استثمار امواله ومدخراته وتطبيق افكاره والثقة في نجاحه .

الفصل الأول

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الاجابة على التسائلات التالية :

1. هل يمكن للاقتصاد النهوض من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟.
2. هل هناك قوانين تحتاج الى تعديل لاستقطاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟.
3. هل هناك بنى تحتية تساعد على انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟ .
4. ما هو دور الدولة العراقية في احتضان تلك المشاريع ؟.
5. هل سيكون لهذه المشاريع اثر على اقتصاد الفرد وبالتالي اقتصاد البلد ؟.
6. هل يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ان تنمو في العراق في ضل الضروف المحيطة بالعراق؟.
7. ماهو دور هذه المشاريع في اقتصاد البلد في السنوات السابقة ؟ .

ثانيا: اهمية البحث :

بعد ان اصبحت الحاضنات احدى الحلول الجوهرية لتدعيم استقرار ونمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة لما يكسبها ويمكنها من تحقيق مستوى اقتصادي افضل حيث اصبح دورها فاعلاً خلال المرحلة الاولى

لبدء نشاط المنشأت الصغيرة الاقتصادي اذ يمكنها من تجاوز المعوقات التي تسبب فشل هذه المشاريع كما وا نها تدعم استخدام الاساليب الفنية الحديثة بأعتماد الابداع والاختراع بتوفير التمويل وتعبئةالمدخرات لزيادة فرص تشغيل الايدي العاملة وتجاوز جميع الاشكالات التي كانت هذه المشاريع تعاني منها بدراسة الاسواق وقياس المرونات الاستهلاكية للسلع والخدمات والى اتاحة الفرص أمام المستثمرين واصحاب الافكار في خلق المزاوجة بين التمويل والافكار الابداعية وتسهيل العملية الاستثمارية في مراحلها الاولى وان ماتحتاج اليه الصناعة الصغيرة والمتوسطة في العراق هو تفعيل دور الحاضنة وما يتبعها من تفاعل ايجابي لبناء الصناعة وتصحيح بنية الاقتصاد .

ثالثا : فرضية البحث:

للحاضنات الصناعية دور كبير في نجاح الاستثمار في مجالي الصناعة الصغيرة والمتوسطة في اغلب البلدان وان المجال واسعاً في العراق لادخال الحاضنات الصناعية بالاخص في مجال المؤسسات التي تم حلها او تحويلها الى مدنية بالاضافة الى مراكز البحث العلمي التي تركت بدون واجب ووجود الجامعات والمراكز البحثية التي قد يكون لها دور فاعل في هذا المجال.

رابعا : هدف البحث:

التعرف على القدرة التي يمكن ان تحققها الحاضنات الصناعية للصناعة الصغيرة والمتوسطة في العراق وتوسيع فرص الاستثمار الصناعي في هذه الصناعات وتوسيع وتوطين اعداد كبيرة من الصناعات التي كانت لاتجد لها مكان او فرصة للتوطن وتشغيل الاعداد الكبيرة من العاطلين .

خامسا: منهجية البحث: قد تم تقسيم البحث (الدراسة) الى اربعة اقسام .

الفصل الاول : الحاضنات الصناعية ودورها الاقتصادي .

لفصل الثاني : الصناعة الصغيرة والمتوسطة ودور الحاضنات فيها .

الفصل الثالث : الصناعة الصغيرة في العراق والدور الذي يمكن ان تلعبه الحاضنات.

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

سادسا: المقدمة:

بالرغم من تعاظم الدور للصناعة الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تشكله من نسبة قد تصل الى90%من اعداد المشاريع الصناعية لمختلف دول العالم سواء النامية او المتقدمة وما تقدمه من دعم للاقتصاد الوطني لمختلف البلدان ، اذ تشكل 40-80% من نسبة المشتغلين وتسهم بحوالي 46%من الدخل القومي لهذه البلدان . (**داود ، 2009: 3**) الا ان ما تتعرض له من ظروف تسهم في اختلال بنيتها خلال المراحل الاولى دفع عدد من المختصين والمهتمين في هذا الشأن للبحث عن وسيلة تمكن هذا الجزء من القطاع الصناعي من اداء دوره بشكل فاعل بدون خسائر وقد بدا دور الحاضنات او المؤسسات الراعية الوسيلة المثلى لامكان خلق التطورات الاساسية في هذا الشأن، وبما ان للحاضنات دور كبير وفاعل في تأهيل الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من اداء دورها من خلال الوظائف التي تؤديها للحفاظ على مستوى أدائها ومتابعة تنفيذ المراحل عملها بما يناسب متطلباته خلال جميع المراحل وبما يقلل خسارة او فشل العدد الكبير الذي قد يصل الى 50%-80% من مجمل المشاريع التي تبدأ بالعمل قبل اقامة الحاضنات .

والحاضنات نظام مؤسسي يتم الاعتماد عليه في المسار الذي يجب ان تتبعه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغرض تصحيح بنية القطاع الصناعي للمساهمة بوضع اسس للصناعة الصغيرة او المتوسطة او القطاع الصناعي ، اذ تمثل الصناعة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي العراقي نموذجاً مهماً للصناعة وخصوصا بعد ان شلت الظروف حركة الصناعة وجاء دورها لزيادة التصحيح الهيكلي للاقتصاد لأسباب

عديدة ومتداخلة ، للمساهمة و الانتقال من اقتصاد يعتمد على مورد واحد أولي إلى تنوع مصادر الدخل من خلال الدور الذي يمكن ان تلعبه الصناعة الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة للسيطرة وللمحافظة على هذا الدور نجد ان ادخال دور الحاضنات كمؤسسات بنيوية ذات اثار في اقامة وتطور الصناعة بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من البنى التحتية والرأسمال الثابت والقوى العاملة التي أفرزت وأبعدت عن الاداء سواء بالعزل او البطالة خلال المرحلة باعادة تأهيلها والافادة منها في الانتاج اذا ما علمنا ان اغلبهم لديهم تخصصات قد يكون مستواها عالٍ ونادر يساعد في تطوير وادخال كثير من الاسس الفنية والتقنية ضمن هذا القطاع بالعمل المؤهل و الحاضنات سواء في مجال القطاع الصناعي او على مستوى الصناعة الصغيرة والمتوسطة ان ذلك سوف يرفع من مستوى الاداء ويمكن اصحاب القرار تحديد الاستراتيجية المناسبة للصناعة وتصحيح الخلل الهيكلي بتفعيل دور القطاعات الإنتاجية ولايجاد التغيرات الموجبة خلالها. ووفق الاسس التالية: **(غياض ، 2007 : 62-63)** .

1. ربط الصناعة الصغيرة مع بعضها بما يعطي صورة مثلى عن التكامل الصناعي ويحقق التركز وبصورة افضل مما يسهل الوصول الى الحجم الامثل .
2. دعم المهارات وابداعات اصحاب المشاريع من المبدعين والمبادرين الى استخدام احدث التقنيات.
3. تحويل البحوث والدراسات الى مشاريع ومنتجات يمكن تسويقها بما يلبي حاجة السوق والمستهلكين ودعم الانتاج القومي .

الفصل الثاني

الجانب النظري

المبحث الاول

الحاضنات الصناعية ودورها الاقتصادي

1:1: مفهوم الحاضنات الصناعي:

منظومة من الانشطة والفعاليات الاقتصادية الادارية والاجتماعية تدار بواسطة جهاز اداري متخصص في اغلب مجالات العمل الاستثماري وتعتبر الحاضنات مؤسسات ذات بنية هيكلية متكاملة من الخدمات والتسهيلات التي تتطلبها المؤسسات (المشاريع) اوالمنشأت التي تتعامل معها لاحتوائها على وحدات متكاملة من خلال بنيتها الهيكلية تعالج جميع متطلبات مراحل النمو او التطور للمؤسسات او المشروعات التي تبدأ بالعمل معها انتاجيا وفنيا تمويلاً و تسويقاً.

اذ يعد نظام الحاضنة نظام مؤسسي يعتمد الاسلوب الجمعي الاقتصادي من خلال خلق الترابط البنيوي المتناسب مع الاهداف التي دفعت الى تشكيل هذا النظام المتكامل لرفع قدرة العوامل على الاداء وباسلوب اكثر فاعلية فهي وحدات ذات تكامل تقدم حزمة متكاملة من الخدمات الادارية والاقتصادية بالاضافة الى الخبرة التقنية و العملية.

وتتعامل الحاضنات مع المشاريع كانها وليد يحتاج الى رعاية واهتمام بجميع الجوانب التكوينية الذاتية والموضوعية بدءاً من توفير الدعم الفني والمالي الى رعايته خلال مراحل نموه وتمده بطاقة للاستمرار في التطور التدريجي وتنشئته لحين بلوغه القوة والقدرة على النمو والتأهيل والنجاح.

ان رعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل نسبه متواضعة من المؤسسات الصناعية لتمكنها من البدء بالعمل ، وان مهام الحاضنة كما اسلفنا هي احتضان المشاريع من خلال فرصة الرغبة في الاستثمار في المجال الذي تعمل فيه الحاضنة او لتطبيق الابتكار و الاختراع او الفكرة وبناء على ما تقدم فان

الحاضنة هي وسيلة مادية او معنوية تستخدم لاستكمال نمو وتطور الوليد لتجاوز قصور في النمو او التنشئة في المراحل الاولى من حياته لتحقيق وصوله الى الحالة الطبيعية فقد استعير المفهوم ليطلق على تبني و تنشئة الصناعات او اساليب تطوير الاستثمارات في المراحل الاولى بتوفير متطلبات بناء المشروع منذ المرحلة الاولى لغاية امكان الاعتماد الذاتي على إمكانياته .

2:1: مبررات قيام الحاضنات :

ان المؤشرات او الدوافع المادية و المعنوية التي كان لها الدور الفاعل في قيام او انشاء الحاضنات خلال مراحل العقد الثامن من القرن العشرين مدفوعاً بالاسباب التالية: **(المنظمة العربية للتنمية الصناعية ،2009 : 6).**

1) وجود منشأت صناعية لا تتوفر لها خلال مراحلها الاولى جميع المتطلبات او اسباب النجاح لحصول قصور في مراحل اقامتها منها تمويلية فنية تقنية او اقتصادية بحتة بسبب عدم توفر الخدمات الاستشارية واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية قبل قيام المشروع .
2) وجود منشأت صناعية تجاوزت العمر الاقتصادي ولم يكن لديها القدرة على مرونة التغيير مما كان له دور في ابقاء عدد من المختصين و الادارين مع المنشأت بدون فعالية اقتصادية .
3) بعد ان تطورت الاساليب العلمية في مجال العلم النظري والاساليب العملية ازداد عدد الخبراء في المجالات النظرية والعملية مما قد اتاح فرصة الاستفادة من الخبرات المتراكمة لديهم في ادارة عدد غير قيل من المنشآت وبالاخص العاطلين او المتقاعدين سواء طوعا او من خلال انهاء الاستفادة منهم وتسريحهم .
4) ازداد عدد الراغبين الدخول الى عالم الاختراع او الابتكار سواء لسد حاجة جديدة او تطوير حاجة قائمةبالاضافة الى الرغبة في تطويع التقنيات بما يتناسب وظروف البيئة التي يعملون فيها ولدى كثير منهم القدرة على التطبيق ومن هذا تكون مبتكراتهم مشروع استثماري .
5) بعد ان دخلت التقنيات الخاصة بالحاسوب و إدراة المعلومات اصبح المجال مفتوحاً للمستثمرين للاستفادة من ذلك سواء الكادر العامل او التقنيات الالية.
6) قد لا تكون جميع الاسواق قادرة على استيعاب الحجم الواسع من الانتاج و انواع من السلع ولهذا اصبح هناك اكثر من حافز لانواع معينة من الصناعات على دخول الاسواق الا ان دخولها في المنافسة كان صعباً ولهذا كان ذلك يتطلب ان تكون في ظل نظام يسهل لها تلك المهم .
7) توفير الوحدات الصغير التي كانت مكملاً او مضافاً الى الصناعة الكبيرة موفرة لها متطلبات الانتاج ومستفيدة من انتاجها الوسيط ،الا ان ذلك اصبح صعباً بعد ان بدأت الاقتصادات العالمية تمر بأزمات الركود.
8) توفر العديد من الفرص لانتاج سلع وخدمات لا يمكن انتاجها باستخدام الحجم الكبير والانتاج الواسع للظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ومن هذا كان يتطلب منشآت صغيرة ومتوسطة الا ان اصحاب هذه الافكار او الرغبة في الاستثمار والانتاج ليست لديهم كل المتطلبات ومن هذا كان ذلك حافزاً لاقامة الحاضنات

3:1: مراحل تطور الحاضنات

قد لايكون بدأ نشوء الحاضنات في مراحلها الاولى كما هي الان وانما بدأمع ردود افعال لما آلت اليه اغلب الاستثمارات في الصناعات الصغيرةمن قصور في الوصول الى الاهداف المرسومة ، فان فشل المشروع

يسبب ضرر اقتصادي وخسارة كبيرة في جوانب الاقتصادية والاجتماعية ويتحمل حجم كبير من الديون ويفقد عدد كبير من العاملين وظائفهم مع خسارة الفرصة المتاحة التي تزيد القيمة المضافة للدخل والناتج القوميين وكذلك الحال فيما يخص الخبرة , وقد تم التفكير بأيجاد اسلوب الحاضنات وقد مر بالمراحل التالية **(الدليمي ، 2006 : 3)**.

المرحلة الاولى : قد تكون بدايتها مع شعور قسم من الصناعيين بأهمية التجمع بمراكز صناعية قريبة من الاسواق ومراكز التسوق والبنوك ووحدات التسليف ويعتمد هذا الاسلوب في اغلب المدن وهناك مراكز صناعية تتوفر فيها بعض المؤسسات الداعمة للحركة الصناعية ما حدا ببعض المهتمين بالصناعة الى التحول من التصنيع الى مساعدة المصنعين وهذا ما حدث في عام 1959 اذ ان اصحاب الشركات المتوقفة عن العمل سمحت للمشاريع الصغيرة لتاجيرها مع توفير النصائح و الاستشارات فاصبح مركز لاستقطاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز والذي سمي (Centeribatavia industrial.**(المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، 2009 :3)**.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة التي تم خلالها اقامة حاضنات تابعة لاستثمارات ضمن مشاريع والتي بدات بعد عام 1984 حيث قامت بعد ذلك هيئات ومنها هيئة المشروعات الصغير (SPA) في الولايات المتحدة بوضع برنامج الحاضنات وزاد بعد ذلك عددها بشكل كبير واصبحت الهيئة الامريكية لحاضنات الاعمال (NBIA) في عام 1985 من خلال رجال الصناعة الامريكيين والتي اخذت على عاتقها تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات كما في اليابان.

المرحلة الثالثة : مرحلة الحاضنات المتخصصة. اذ بعد ان نضجت عملية بناء الاستثمار خلال المرحلة بما يتناسب ورعاية وتطوير اسلوب- عمل المنشات الصغيرة و المتوسطة بما يضمن لها اكمال عملية الاستثمار بدأت عملية الاهتمام ببناء الحاضنات المتخصصة من خلال الاهتمام بالاتجاهات الحديثة التي بدات تظهر بعد عام 1990 ومن خلالها تكونت مجموعة من الوحدات المتخصصة متناسبة مع الزمن الحاضرمعتمدةعلى العلاقة بمراكز والدراسات البحوث والجامعات.

شكل رقم (1)

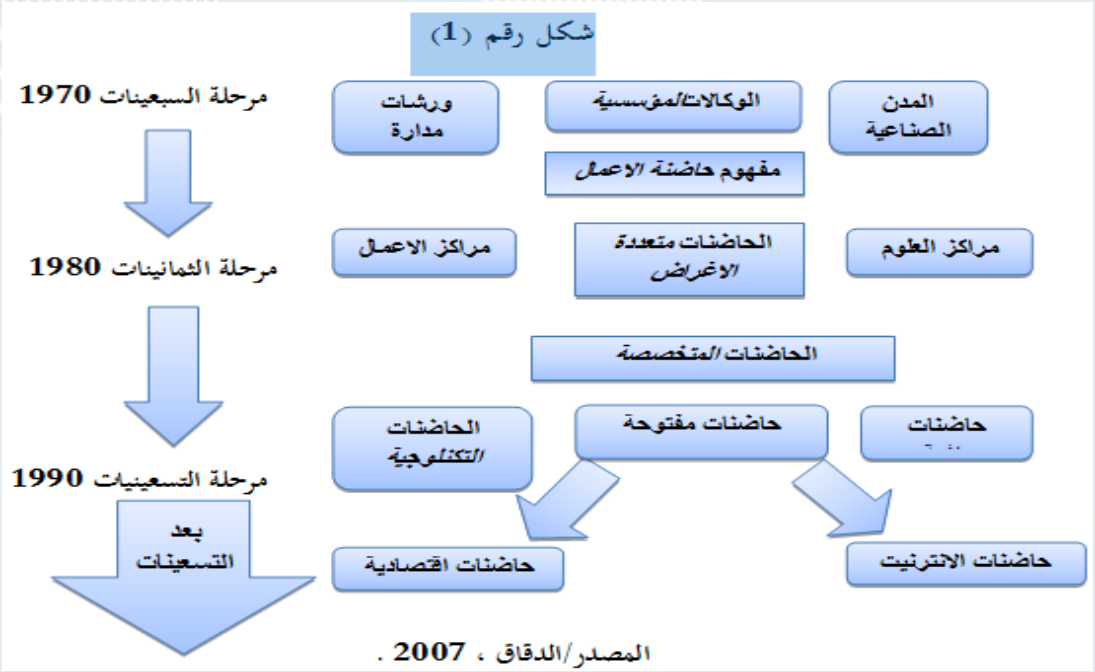

المصدر/الدقاق ، 2007 .

4:1: انوع الحاضنات:

بعد ان اصبحت الحاضنات من الادوات المهمة التي تسهم بشكل فعال في عملية التنمية الاقتصادية و الصناعية بالاخص بما يدور محورها على الاسس الفعالة في زيادة الاستثمار والتشغيل **(طربيشي ، 2001 : 15)**. هذا وان المؤسسات الرسمية و الشعبية في عدد كبير من البلدان بدأت تتبنى الاسلوب في دعم الصناعة الصغيرة وتطوير معلوماتها والتقنيات مما اظهر عدد كبير منها بالانواع او السمات التالية للحاضنات الصناعية:

أ - **حاضنات المشروعات العامة** وهي الحاضنات التي تهتم بادامة وتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة بمختلف التوجهات من خلال الوحدات المكونة للحاضنة بدءا من عملية قبول المشروع بعد اعداد جدواه لغاية انتاجه السلعة او الخدمة ودراسة الاسواق والاهتمام بتوفير المخازن وتسويق انتاجه وتوفير كل مستلزمات الادارة من استعلامات واجهزة فاكس وهاتف.

ب - **الحاضنات المتخصصة** وتمثل الحاضنات المتخصصة في اوجه الانشطة التي يمكن من خلالها اداء الدور الفاعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتم الاستثمار في مجالها سواء كان الجانب الفني او التكنلوجي لكل نوع من هذه الانواع وتهئ المستلزمات المهمة الخاصة بهذا التخصص لغرض اتاحة الفرصةللمشروع ان يحصل كامل المتطلبات الضرورية لنجاحه ومتابعة تنفيذه لغاية قدرته على الانجاز الناجح .

ت - **حاضنات الاعمال الدولية** international business incubators systems (IBIS) وهي حاضنات ترتكزعلى التعاون الدولي لملاحقة التطورات الاقتصادية الدولية وما ينتج عن التوسع في التجارة الدولية .**(جعفر ، 2008 : 24)** ، وهي تروج لاستقطاب راس المال الاجنبي المتغير والتقني بهدف تسهيل دخول الشركات الاجنبية الى الدول النامية لتطوير الصناعة المحلية من خلال تأهيل الشركات الوطنية للتوسع والعمل في الاسواق االخارجية ، يهدف هذا النوع من الحاضنات لملاحقة التطورات الاقتصادية ونتائج التوسع في التجارة الدولية والى ازالة الحواجز بين الاسواق، لكي تمكن الصناعة الوطنية من مواكبة التطور العالمي .

ث - **الحاضنات المفتوحة** incubators without vital walls\ incubator هذا النوع من الحاضنات يقدم الدعم و يسهم في تطور المشروعات ذات المقرات والاساليب التقنيةالمستقلة ومن خلال المتابعة في تنفيذ جميع الانشطة بأسلوب التوجيه والمتابعة لكافة الاساليب العلمية والعملية وهي التي تقوم كوسيط بين الجامعة و المؤسسات او بين المراكز البحثية و الجامعات .

ج - **الحاضنات ذات الاهداف المختلفة** باختلاف المجتمعات ومناهج الاتجاهات الحديثة .

1. حاضنات لمواجهة مشاكل ذات هدف محدد :وهذا النوع يؤسس لغرض استيعاب افكار او لحل مشاكل معينة كمثال حاضنات العمل مع المتقاعدين والحاضنات الخاصة بتدريب الخريجين الجدد او الحاضنات الخاصة لمعالجة مشاكل البطالة او العسكريين . حاضنات لزيادة الدعم الفني قد تقام حاضنات لانجاز مهمة التعامل مع اسلوب معين من الانجاز التقني او المعلوماتي وهذه قد تحدد بأستخدام اساليب او تقنية معنية ومحددة كاستخدام تكنلوجيا المعلومات الطبيعية متعددة الوسائل وغالبا ما يتم توفير الاجهزة والمعدات للحاضنة لغرض تمكنها من الاداء .

2. حاضنات خاصة بالمرأه ودورها : قد لاتكون مسالة اختلاف الجنس داخل الحاضنة مؤشرا على طبيعة العلاقة الانسانية الا ان مفهوم هذ العمل يخضع للعوامل الثقافية في بتحديد نوع من الحاضنات يخص الدور الذي يجب ان تضطلع به المرأة في الانتاج واداء دورها من خلال التخصص الذي تحمله وطبيعة الرؤيا التي من المفروض تحققها من خلال الدور الذي تمثله المراة في المجتمع وطبيعتها التكوينية .

ح - **حاضنات خاصة** : وهذا اسلوب حديث لاستفادة من الدارسين او المتخرجين من ذوي التخصصات تمت تجربته في الصين في مجال صناعة الحاضنات عام 1995 اذ ان وجود عدد كبير من الطلاب الدارسين في الخارج بمختلف التخصصات حدى بالحكومة في التفكير لتحويله لصالحها بشكل مباشر اذ تم وضع برنامج خاص للحاضنات لاستيعاب الخريجين وضمان عودتهم للوطن بعد انجاز بحوثهم العلمية . **(المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، 2009: 3)**.

خ - **حاضنات تقيمها الشركات او المستثمرون** وهذا الشكل من الحاضنات يهتم بالمشروعات الفنية والانتاجية لاستحداث انواع حديثة من التكنلوجيا مبتكرة ويتم ذلك من خلال الشراكة مع بعض المؤسسا ت الكبيرة , يسهم في خلق قاعدة للتطور . **(بركات ، 2011 : 6 - 8)** .

5:1 : السمات الاساسية للحاضنات الصناعية :

ان اهم السمات التي تتمثل بها الحاضنات لتجعلها مؤهلة لاحتضان المشاريع الصناعية والتي قد تفتقدها هذه المشاريع خلال المراحل الاولى من عمرها الاستثماري و تجعلها قاصرة عن اداء دورها كحالة نمو منفردة ٬ ومن هذا فأ ن اهم سماتها هي :

أ - مؤسسة بنيوية ذات كيان قانوني اقتصادي اجتماعي مسؤولة عن احتضان المؤسسات الصغيرة التي يرغب مالكيها بذلك بعد اجراء جميع المتطلبات الخاصة ولفترة محددة من (5 – 3) سنوات وبأجور رمزية .

ب - يديرها ويعمل فيها عدد من الاختصاصيين في مختلف المجالات التي تخص ادارة وسيطرة الحاضنة لاداء دورها في رعاية عدد من المشاريع الصغيرة التي يتطلب العمل معها تنشئتها بشكل سليم خلال مرحلة الاحتضان

ت - تقوم الحاضنة على مساحة من الارض وتشمل على منشات خاصة بأدارة الحاضنة مضافا اليها منشأت تخص المشاريع التي تدخل الحاضنة مع وحدات لاداء المهام المشتركة .

ث - تتميز الحاضنات بأنفتاحها على المبتكرين والمبدعين من اصحاب الافكار التي من الممكن ان تترجم الى واقع وتحقق تحسن في الاداء وقبول لدى المستهلكين, وتكون للسلع المنتجة قدرة على المنافسة في السوق , ولتوطين التكنلوجيا الوطنية ذات المواصفات الحديثة .

ج - فتح المجال واسعا للتعاون مع اصحاب رؤوس الاموال الراغبين في استثمارها لاقامة صناعة صغيرة او متوسطة لانتاج سلع محلية تعتمد على المواد الاولية المحلية تسد حاجة السوق من هذه السلع ,والمساهمة في تنفيذ احدث التقنيات والمبتكرات .

ح - استخدام احد ث الاساليب الخاصة بأدارة المخازن مع اقامتها على احدث الاساليب , والتعامل مع المنشآت المحتضنة كل على حده وتعتمد في التسويق على احدث الاسا ليب العلمية من الكوادر المتخصصة في مجالات الدعاية والاعلان واعتماد الطرق الحديثة في هذا المجال .

خ - تضم الحاضنات وحدة خاصة بالبحوث والدراسات تهتم في مجال البحث وتطوير اساليب العمل بالاضافة الى قسم خاص بالتدريب يقوم بتدريب العاملين في الصناعات المحتضنة على احدث اساليب العمل.

د - تقوم الحاضنات بدعم العلاقة التكاملية بين المشاريع المحتضن والمنشئات الكبيرة من خلال تهيئة مقدمات تطويرها او بالاعتماد على منتجاتها الوسيطة في انتاج السلع والخدمات .

6:1 : الدور الاقتصادي للحاضنات: (المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، 2009: 10-11) ، (المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، 2010 : 3-4) ، (قاسم ، 2007 : 22-23).

يتجسد دور الحاضنة الصناعية الاقتصادي في توفير مستلزمات اقامة وانجاح المشروع الصناعي وفق متطلبات ومعطيات الواقع الموضوعي اذ ان ما تحققه للمشروع ليس من جانب واحد وانما من جميع الجوانب اذا ما اخذ التناسب وفق الاهمية للدور الذي تضطلع به نجد ان الحاضنة تمثل مجموعة (حزمة) الاساليب والفعاليات التي تحقق للمشروع الصناعي متطلبات النمو والاستمرار و المحافظة على نجاحه في اداء الدور المطلوب منه.

وان الاهمية الاقتصادية للحاضنة الصناعية كاسلوب امثل لخلق ارتباط اوتشابك بين المشاريع او القطاعات وان حرص الحاضنة على انجاح المشروع الصناعي وتطوره وتقدمه يوضح الاسس المناسبة التالية:

أ - اختيار افضل اسلوب مقترح للانتاج من خلال اساليب الانتاج الحديثة التي تعتمد على البحث والتطوير والابتكار وعلى احدث ماتوصل اليه في مجال هذه الصناعة او اسلوب انتاج هذه السلعة او الخدمة المقترح ضمها او ادخالها الى الحاضنة وباعتماد اكثر من بديل تتجانس متطلباتها الانتاجية مع اهداف الحاضنة ، للتوصل الى الحجم الامثل للانتاج .

ب - اجراء عملية المفاضلة بين عدد من المقترحات او البدائل واجراء عملية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقدمة واختيار افضل مشروع تكون جدواه الاقتصادية متناسبة مع ظروف وقابلية الحاضنة على انجازه وتتم عمليةاحتضانه لغاية تحقيق اهدافه الاقتصادية .

ت - اجراء دراسة لمتطلبات المشروع المقترح على ضوء التطورات العلمية والعملية وموازنة قدرة التوافق للمشروع من خلال الحاضنة مع بقية المشاريع المدخلة سواء التي في طور الانتاج او التي انتجت علما بان هذه المشاريع تتخرج من الحاضنة للفترة **من** 3-5 **سنوات** .

ث - يتم اعتماد الاسلوب المناسب للتمويل بعد دراسة واقع المشروع والوسائل المتاحة التي يعتمد عليها ويتم من خلال الحاضنة الاستفادة من اساليب التمويل المتوازنة مع الواقع وما يوفر من دعم لتحقيق الاهداف الانتاجية باقل الكلف وافضل شروط اقراض (تمويل).

ج - دراسة افضل الاساليب المعتمدة لادارة الانتاج والتسويق بما يتناسب مع ما تنتجه مشاريع الحاضنة خلال مراحل الاحتضان من سلع وخدمات متجانسة مع حجم السوق بتوفير العرض المناسب ودراسة حجم الطلب والقيام بقياس المرونات للتوصل الى افضل اسلوب في العرض وتوفير المخازن المناسبة.

ح - اعتماد افضل الاساليب في دراسة الاسواق واذواق المستهلكين واجراء دراسة للاسواق الخارجية وتطوير الانتاج بما يتناسب والطلب الخارجي . **(قاسم ، 2007 : 22)** ، اذ ان ما يترتب على هذه

المشاريع ان تكون لديها القدرة على المنافسة في السوق و الحصول على افضلية نسبية بين المنتجات وبما يحقق الهيمنة المناسبة للمشروع .

خ - تقدير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمشروع خلال مراحل الاحتضان والمقدرة 5-3 سنوات والمرحلة اللاحقة و التي سوف يكون فيها المشروع خارج الاحتضان بما يتطلب ان يكون للمشروع قدرة على الاستمرار و التطور و المرونة المناسبة لاستخدام أفضل أساليب الإنتاج خلال هذه المرحلة . **(الدقاق ، 2007 : 7)**.

د - الاهتمام بزيادة قابلية العاملين في المشروع على زيادة الانتاجية من خلال تدريبهم التدريب المتناسب مع ظروف المشروع الحالية و المستقبليةالتقنية والاقتصادية .**(الدقاق ، 2007 : 9)**

7:1: الاثار التنموية والاقتصادية للحاضنات الصناعية :

ان الحاضنات الصناعية مؤسسات تسهم بدور فاعل في التنمية من خلال الرعاية التي توليها للمشاريع الصغيرة المحتضنة بما تقدمه من حزمة متكاملة من الخدمات خلال مرحلة الانطلاق اذ كما اسلفنا فأنها منظومة من الانشطة تدار بواسطة خبراء متخصصين في جميع اوجه النشا ط الاقتصادي .قد لايكون للمستثمر صورةعن حجم الطلب واذواق المستهلكين ونوعية الميول الاستهلاكية ونوعية السلع المعروضة في السوق واماكن انتاجها والمستورد منها واسعاره واسعار السوق وكلف الانتاج والتعرف على الكلف الحقيقية **(قاسم ، 2007 : 22)** .

وبهذا تكون الحاضنة بمثابة جهاز سيطرة تحسبا لحماية المشاريع فيها , اذ انها تؤدي جميع المتطلبات التي يحتاجها المستثمر لاتاحة الفرص له لتمكنه من زيادة انتاجه والوصول الى المستوى الامثل للمشروع الجديد والى نقطة التعادل في حياة المشروع ,ومن المهمات الاساسية التي تحققها الحاضنات هي : **(الدقاق ، 2007 : 7)** .

أ - توفير الدعم المالي : قد يلاقي المستثمر او اصحاب الابتكارات عند البدء باقامة المشروع صعوبة التمويل المناسب اللازم للوصول الى مرحلة البدء بالاستثمار وبالاخص في البلدان النامية ، اذ قد تكون المؤسسات المالية في الدولة والقطاع الخاص لا توفر الدعم اللازم بدون جملة اجراءات قد يصعب على صاحب المشروع الصغير تنفيذها خلال المرحلة الاولى من بدء الاستثمارويعتبرتوفير او تسهيل حصول المشروع على التمويل من قبل الحاضنة احدى السمات المهمة التي تتسم بها والتي من خلالها يستطيع المشروع الوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات . **(الدقاق ، 2007 : 7)**.

ب - تزيد فرص تحقق وفورات الحجم من خلال عملية التوطن لمجموعة من الصناعات او الانشطة ضمن حيز معين مما يوفر لها قدرة تحقيق وفورات الداخلية و الخارجية اذ نجد ان التجارب العالمية تدل على الدور الذي تلعبه الحاضنات في زيادة فرض الاستثمارللاقتصادات القومية فنجد ان الحاضنات العاملة في البرازيل وسعت التشغيل وبشكل كبير من خلال دورها الفاعل في زيادة فرص الاستثمار .

ت - المساهمة في تنشيط حركة الاقتصاد من خلال زيادة معدلات استقرار ونمو المشروعات المشاركة في الحاضنة وتسهيل مهمة ارتباط المشروع ضمن الحيز الاقتصادي وزيادة الترابط بين المشروعات من خلال ادارة عملية التمويل والتفاعل بين المشروعات وعملية الادارة والتسويق ، وتسهم المشروعات المرتبطة بالحاضنة في عملية مساهمتها في زيادة حجم الضرائب المدفوعة وفي زيادة الفائض الاقتصادي مما يسهل عمليات اعادة الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وينشط الالية

الاقتصادية. اذ نجد ان ما حققته تجربة ولاية ميرلاند الامريكية بعد تشغيل شبكة الحاضنات بعد عام 2000 من التشغيل اسهمت في اضافة 96 مليون دولار الى خزانة الضرائب الامريكية وتقدر فرص التشغيل ب 2400 فرصة عمل تمت اضافتها . **(المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، 2009: 11)**.

ث - الاسهام في زيادة التطور التقني وتنمية القطاع الصناعي ,اذ ان ارتكاز الحاضنات على منحى الافكار الابداعية والابحاث التطبيقية وتحويلها الى فرص استثمارية للانتاج السلع من خلال المشاريع الصغيرة وزيادة دورها في استخدام التكنلوجيا الحديثة كاحد اليات التطور التكنولوجي حيث تكون الفرص المتاحة الاسلوب الامثل لتحديث اسلوب الانتاج وعملياته بشكل اسرع لتقليل الكلف. وتحقق لاصحاب الرغبات في استثمار اموالهم سواء كانت قليلة او كثيرة وكذا الحال فيما يخص المبدعين واصحاب المخترعات الجديدة ,اذان ذلك سوف ينتج رفد السوق بسلع وخدمات تكون الحاضنة العامل المساعد لظهورها وتطورها في اشبه ماتكون بعميلة التفريخ(الانتاج)ويزيداستغلال الموارد المتاحة .

ج - العمل على زيادة فرص العمل للعاطلين عن العمل بالاضافة الى فتح مجال التدريب وتنمية المهارات والايمان بالعمل الحر وفهم الاساليب و الفنون الحديثة تقنياتهامن خلال الحاضنة وماتضيفه المشاريع المشتركة فيها لضمان القدرة على الاستمرار والتطور بضمان العلاقة مع المؤسسات العلمية والتقنية والجامعات والتي تفتح افاق التوسع والاهتمام برأس المال البشري .وقد او ضحت الدراسة التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي ان الحاضنات سوف تخلق خلال الفترة الممتدة من 2005 --- 1995مليار وظيفة جديدة من خلال المشاريع الصغيرة ويبين ذلك مقدار القيمة المضافة التي سوف تتحقق لهذه المؤسسات والتي سوف تكون مصدر للنمو الاقتصادي . **(المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، 2009: 2)**

ح - المساهمة الفاعلة في ادامة العلاقة بين الفعالية الاقتصادية والموارد اذ نجد ان حالات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية اوتغيير اسلوب الانتاج يجعل عدد كبير من العمال غير قادرين على مسايرة الحالة او التفاعل معها اوالتكيف مما يتطلب معالجة حالتهم كما حصل في العراق بعدعام 2003مما يتطلب معالجة هذه الحالات من خلال ادخال الحاضنات لغرض تأهيل مجموعة العاملين واعادة بناء هذه المؤسسات .

المبحث الثاني

الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحاضنات الاقتصادية فيها

1:2: الاهمية الاقتصادية للصناعة الصغيرة :

بالرغم من الدور الذي تحققه الصناعة ذات الحجم الكبير او التركز الذي يحقق وفورات الحجم الا انه ينبغي الا ينكر للصناعة الصغيرة دورها الفاعل في الاقتصادات القومية لمختلف الدول المتقدمة اوالنامية بما تحققه من تفعيل دور الارتباط الامامي والخلفي للصناعة الكبيرة ، وما تؤكده من تفعيل دور استغلال الموارد الاقتصادية للبلدان (المواد الاولية تشغيل العاملين) ومرونة تحقيق اهداف المستهلك المنتج واستغلالها قدرة السوق على الاستيعاب .

تعريف الصناعة الصغيرة : ان المفهوم ذا نظرة نسبية الى حجم المشروع الصناعي ولم يتم الاتفاق على مفهوم محدد للمؤسسة الصغيرة والمتوسط لاختلاف البعد الزماني والمكاني لهذا المفهوم لمختلف دول

ومناطق العالم المختلفة , ويشير قانون الصناعة الصغيرةالامريكي الى المنشاة الصغيرة بانها تلك المنشأة ذات الملكية المستقلة وتعمل بصورة مستقلة ولا تملك السيطرة على المجال الذي تعمل به؛ وهي كما تشير بعض الدراسات الى" انها نتيجة لصغر الحجم هي اكثر حساسية من المشروعات الكبيرة في مواجهة التغيرات والصدمات الاقتصادية مما يجعل من فرص التوطن التي توفرها غير مستقرة الى حد ما" "اوهو ذلك الذي يمتلكه او يديره واحد او اثنين من المنظمين وتتخذ من قبلهم جميع القرارات . **(الملتقى العربي، 2007 : 6)**، **(احمد ابو سهمين ، 2011 : 205)** .

يرتكز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية الصغيرة على مايمكن ان تحققه هذه المؤسسات في عدد كبير من المجالات مما يجعل دورها اساسيا وبالاخص بعد فترة السبعينات من القرن الماضي بعد ان كان دورها مهملا قبل ذلك التاريخ .

لذا فان ايجاد اسلوب اكثر فاعلية لاداء هذا الدور وزيادة مرونته في تحقيق وفورات الحجم وتزايد الغلة هو من ايجاد جزء خارجي مكمل لفاعلية الانتاج في الصناعة الكبيرة وهو الصناعة الصغيرة والمتوسطة كما ظهر ذلك في اغلب الدول المتقدمة ، اذ ان عدد من السلع لايمكن انتاجها الامن خلال المشاريع او الوحدات الصغيرة والمتوسطة لمتطلباته الخاصة وانخفاض حجم السوق وعدم توازن بين المرنات السعرية والدخلية مما يتطلب مؤسسات منتجة ذات مرونة عالية وقادرة على استغلال الايدي العاطلة والمواد الاولية المتوفرة ، وان ما تحققه المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة من دور يمكن اجماله في عدة امور منها : **(مجيد و ثابت ، 2006 : 1016)** .

أ - تكون بداية اقامتها بسيطة ولا تحتاج الى متطلبات صعبة اذ بدايتها لا تحتاج الى فترة تاسيس طويلة وانما دائما تكون البداية سريعة وان متطلباتها من العوامل تعد سهلة بالاضافة الى ان التوازن بين العمل والتكنلوجيا لا يحتاج الى جهد كبير من القائمين عليها وانها تبدا بسيطة وتتطور وقد تكون مدفوعة بظروف الطلب وبنية النظام الذي يحكم الصناعة بكونها جزء مكمل او قد يكون متشابك مع بنية الصناعة القائمة والتي قد تكون في اغلب الاحيان الدافع لاقامة هذه المشاريع .

ب - قابليتها على تشغيل العاملين وامتصاص البطالة كونها توفراو تسهم في خلق فرص عمل متزايدة وبالاخص العاملين الذين تم الاستغناء عنهم من قبل الصناعة الكبيرة بعد ان تم تركز الانتاج الصناعي وخصوصا ان اغلب الصناعات الصغيرة تعتمد على الاسلوب كثيف العمل لاعتماده المهنية العالية .

ت - اسهامها في استخدام المواد الاولية المحلية بالدرجة الاولى واعتمادها في اغلب الاحوال على تهيئة المواد الاولية للصناعة الكبيرة ويركز بعضها الاخر على استخدام السلع الوسيطة المنتجة من قبل الصناعة الكبيرة ممايسهم في خلق الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد ويؤدي دورا فاعلا في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل ويزيد الناتج والدخل القومي . **(السندي ، 2010 : 12)** .

ث - تحجم الصناعة الكبيرة دخول كثير من مجالات الانتاج السلعي لاسباب عديدة منها ضيق حجم السوق ونوعية السلعة او قد تكون طبيعة السلعة او الخدمة تدخل في مجال تناقص الغلة بشكل سريع لايتيح فرصة زيادة حجم الانتاج فيكون المجال الارحب للصناعة الصغيرة والمتوسطة, كما الحال مع صناعة الحلي الصناعية وبعض الادوات المنزلية قد تكونلكثير من الصناعات الخاصة بالحياة المحلية للمدن والقرى في الريف طبيعة خاصة لايمكن للصناعة الكبير دخولها او انتاج سلعها ويكون المجال المتاح بشكل كبير لدخوله من قبل الصناعة الصغيرة والمتوسطة لتناسبه مع

حجومها لتمتعها بمرونة عالية لدخوله كما وان الطلب على السلع والخدمات في مثل تلك الصناعات عديم المرونة .

ج - كثير من اساليب الانتاج لعدد من الصناعات لايتيح فرصة كافية لزيادة حجم المشروع والانتاج نتيجة لعدة عوامل تتداخل مع بعضها مما قد يعد المجال الافضل للصناعة الصغيرة والمتوسطة.

ح - ان وسيلة ادامة وتصليح جميع انواع السلع او اعادة تاهيلها بانواعها العديدة واساليبها المختلفة يتطلب اشكال معينة من الصناعات بحجوم صغيرة ومتوسطة واعداد كبيرة تتوزع على مساحات واسعة وضمن مجالات وحدود جغرافية المدن والقرى .

2:2 : المعوقات التي تواجه الصناعة الصغيرة والمتوسطة :

تواجه الصناعة عموما و الصغيرة و المتوسطة بالخصوص صعوبات تبدا من المرحل الاولى من عملية بدء الاستثمار وبالاخص في البلدان النامية لصعوبة تقدير كثير من المتغيرات المطلوب التعرف عليها قبل البدء بالمشروع لعدم وجود قاعدة بيانات واذا وجدت تفتقد الدقة للتقلبات الكبيرة والسريعة التي قد تتعرض لها هذه الدول وقد تكون الازمات الاقتصادية التي تمر بها الدول المتقدمة ذا اثار على بيئة صناعتها الصغيرة والمتوسطة لعدم قدرة هذه الانواع من الصناعات تحمل الظروف الاقتصادية الصعبة لطبيعة تكوينها وبنيتها الاقتصادية الغير متوازنة. ومن هذا يمكن ان تجمل اهم الصعوبات التي تعترض الاستثمارات بصورة عامة والتي منها **(كريم ، ميرزق ، 2006 : 545-550).**

أ - المؤسسات الصغيرة و المتوسط وذلك لاعتمادها على التمويل الذاتي لصعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية وذلك لارتفاع احتمال المخاطرة لصغر حجم المشروع الصغير و المتوسط لعدم توفر الضمانات الكافية ولقلة و انخفاض الوعي المصرفي في الدول النامية وعدم و جود سجلات تعكس الحالة المالية للمؤسسة.

ب - تعتمد المؤسسات الصغيرة بشكل عام على الاساليب الفنية والتقنية البسيطة و التي تتجسد في القدرات و الخبرات لدى اصحابها مما يؤدي الى تواضع وضعف الاساليب الاستثمارية في هذه المؤسسات وان اعتمادها بشكل اساسي على مستوى تقني بسيط و الالات القديمة وبدائية مما يؤدي الى تخلف اسلوب الانتاج و العمل الى مواجهة صعوبات في الحصول على المادة الاولية والتمويل .

ت - ان اعتماد اغلب الصناعات الصغيرة و المتوسطة على الاساليب البسيطة في الادارة وذلك لكون اغلبها تعتمد على اصحاب المؤسسة في الادارة مما يجعلها متخلفة عن الاساليب الحديثة في الادار كزجهم لرعيتهم في المحافظة على المؤسسة في ظل سيطرتهم لشعورهم بان الاساليب الحديثة سوف تبعدهم على ممتلكاتهم مما يبعدها عن اساليب التجديد و التطوير وسوف يضعف ذلك قدرتها في تطوير اساليبها الانتاجية و التسويقية وفهم المعلومات الخاصة بالسوق واذواق المستهلكين مما يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وعدم قدرة هذه المؤسسات التوسع لارتفاع التكاليف و يؤدي الى عدم قدرتها على المنافسة مقابل السلع المستوردة وذلك لعدم قدرتهم على استيعاب هذه التغيرات . **(ادريس ، ثابت ، 2006 : 1015 – 1017).**

ث - ان القصور في رعاية العاملين من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية لعدم توفير تخصيص لهذه الجوانب في هذه المؤسسات وان عدم الاهتمام بالقدرات الفنية والانتاجية للعاملين سوف يخلق قصور في الاداء بما لايصل الى الفاعلية المناسبة التي تطور هذه المنشأت وان تقدير الواقع من خلال

الدراسة الاقتصادية قد لا يحقق الغرض المقدر له على الواقع وان مستوى التدريب للعاملين قد لا يكون متناسب مع المستوى الحالي للتطور العالمي .

3:2: دور الحاضنات الصناعية في تنمية وتطور الصناعة الصغيرة والمتوسطة :

قد تكون الصعوبات التي تعترض اقامة الصناعة الصغيرة والمتوسط وخصوصا خلال المراحل الاولى من اقامتها او عند البدء بعملية الاستثمار نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس سلبا على اقامة هذه الصناعات في المجتمعات او البلدان المتقدمة والنامية , وقد تعرض للفشل من 75 % - 50% من هذه الصناعات في مختلف البلدان مما تمخض عنه من ظروف اقتصادية واجتماعية انعكست على طبيعة هذه الصناعة الذاتية والموضوعية وبالاخص خلال مرحلة التوسع الكبير في زيادة حجم المشاريع الصناعية وزيادة التوجه نحو التركزمما ضيق المجال امام الصناعة الصغيرة ، وادى الى تخلفها مما اثار عدد من المختصين في مختلف المجالات الى البحث عن اسلوب للوصول بهذا النوع من الصناعة الى المستوى الفاعل لاداء دوره على مستوى الاقتصاد القومي، و بعد ان انحسر اوفشل عدد من الصناعات مما حدا المختصين وذوالرغبة في تغير صورة العمل الاستثماري بالاستفادة من الموجودات الثابته لزيادة الحاجة اليها خلال مراحل الاستثمار الاولى وهذا يوفر كتلة او شبكة من المعطيات الضرورية لانجاز الاستثمار و التي قد يكون لها الاثر الاكبر في تحقيق نجاح الاستثمار وقد يكون ما يراه بعض المحللين الاقتصاديين في ان الاسلوب الامثل في تبني اقامة الحاضنات .

وان ما تحققه تجربة الحاضنات على المستوى العالمي حقق تغيرا في الجا نب الاقتصادي و الاجتماعي وان تاثيره كان ايجابيا على العلاقة بين وحدات القطاع الصناعي وبين الاقتصاد القومي بزيادة التشابك وزيادة الفائض وحجم التشغيل في الاقتصاد الوطني وكان ذا اثر في رفع قدرة الاستثمارات على النجاح ، وان اهميتها تتمثل في:

أ - توفير متطلبت راس المال الثابت والبنى التحتية التي تتطلبها عملية الاحتضان , اذ توفر الحاضنة الابنية الخاصة بالمؤسسات التي تحتضن بالاضافة الى اماكن الادارة والخدمات المشتركة ,كالاستعلامات والمتطلبات الادارية كاجهزة التصوير والانترنيت.

ب - تجهيز جميع المتطلبات الخاصة بالجوانب الادارية الاساسية والمساعدة سواء كان الامر يتعلق بالكادر العامل او بالمعدات التي تتطلبها عملية الاحتضان في الآمدين الطويل والقصير .

ت - يكون نظام التمويل من الانظمة المهمة التي تعدها الحاضنات من مهماتها الاساسية التي يعول عليها بشكل اساسي خلال عملية الاحتضان اذ يكون لها نظام خاص تعتمده الحاضنة .

ث - يكون لكل حاضنة اسلوب تعتمده لقبول المشاريع المتقدمة للاحتضان ومنها معايير خاصة للقبول او الرفض ، ويكون في مقدمتها تقييم الاداء لهذه المشاريع .

ج - تعتمد الحاضنات عموما نظام خاص للسيطرة والمتابعة و الذي يهتم عموما بمتابعة نشاط المشروع و التحري الدقيق عن نشاطه بالاضافة الى دراسة انواع السلع المنتجة والطلب عليها والمستورد منها والاسواق والمرونات السعرية والدخلية و وفق هذا النظام تكون للحاضنة : **(المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، 2010 : 5).**

1. المساحة : وعلى هذا الاساس يجب تكون للحاضنة مساحة من الارض تقدرباكثر من (30000 م 2) وتكون من ضمنها الابنية الخاصة بالحاضنة والاجنحة التي تخصص للمشاريع والذي لايقل عن عدد محدد خلال كل مرحلة. والمقدر 10 مشاريع .

2. يحدد الحجم المقدر للالتحاق بالحاضنة خلال كل مرحلة وتحدد فترة البقاء في الحاضنة لكل مشروع بما يضمن نجاحه وتطوره وتقدر المدة المقررة من 3-5سنوات .
3. يكون تواجد المشروع بالحاضنة بعد قبوله وضمان تطوره لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات , اذ يتم فرض اجور تصاعدية على المشاريع المحتضنة بعد ان تكون ادارة المشروع بمساعدة ادارة الحاضنة قد حققت النجاح المطلوب وتوفرت لها جميع المستلزمات.
4. تسعى الحاضنة إلى توفير راس المال الثابت خلال المراحل الاولى داخل الحاضنة ومن ثم تسعى الى توفيره للمشاريع المحتضنة خارجها في الاماكن التي تخصص لكل نشاط بالحصول على الارض واقامة البناء المناسب لكل مشروع .
5. يفضل ان تكون الحاضنة قريبة من الجامعات او مراكز البحث العلمي وان تكون لها علاقات تبادلية مع هذه المؤسسات .
6. يكون للحاضنة الدور الفاعل في خلق العلاقات الواسعة بين المشاريع الملتحقة بالحاضنة والتي توفر للمشاريع جزء كبير من المستلزمات وكذلك السعي الى خلق علاقات تشابكية مع المشاريع خارج الحاضنة .

الفصل الثالث الجانب العملي

الحاضنات الصناعية وإمكانية اداء دورها في واقع الصناعة الصغيرة في الاقتصاد العراقي

أولا: واقع الصناعة الصغيرة و المتوسطة :

قد يكون لمميزات الحجم الصغيرة في الصناعة اثر كبير في تبني هذا النوع لما لامكانية اداء دوره بما يتناسب و متطالباته من تمويل و ادارة و متطلبات اخرى اضافة الى مرونة تكيفية الهيكلي و ما يتناسب مع البيئة التي يؤدي دوره فيها منها الجانب التقني عمليا وعلميا وامكانية التجديد الابتكار يضاف اليها مميزاتها في تشغيل العاملين وما لدورها في تلبية حاجات السكان الانية باسعار توافق مستوى دخولهم ما اقره التاريخ البشري من مؤشرات خلال مراحل تطوره هو بدءا كان حجم الانتاج صغير ثم يتوسع مع زيادة السكان وحجم السوق .

واذا ما اخذ دور الصناعة خلال تسعينات القرن العشرين وبداية القرن الحالي نجد ان المؤسسات الصغيرة في العراق تعتمد اسلوب التشتت و الاندفاع في استغلال الفرص التي قد تتاح امام الصناعة او الخدمات الصناعية خلال كل مرحلة للاستفادة من فرص التشجيع و السعة التي تحقق بزيادة حجم الطلب و المرونات التي ازداد تاثيرها بعد حصول التغيرات على مستوى الدخل وتوجهات الدولة.

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الواقع وقارناه في الجدول (1 ، 2) من بيانات نجد ان حجم الصناعة الصغيرة خلال الفترة 2002 –1997 زاد و تناقص بشكل كبير من الفترة 2001-1997 وكان نموه سلبيا 23,4- 11,6- 28,5- على التوالي وهذا ما يدل على التقلبات في حجم هذه الصناعة ويعكس ذلك تردي واقع حال هذه الصناعة، اذان واقع الصناعةالصغيرة كان يوضح عدم وجود ستراتيجة واضحة للقطاع الصناعي باثار ظروف الحصار الاقتصادي .

وان معدل المشتغلين للفترة كان2 عامل من1997-2001 ليصبح 3 عمال 2003 ولصبح 4 عمال للسنيتين الباقيتين وان نسية العاملين من اصحاب المشروع كانت اعلى نسبة 59% عام 2000،وقد حافظ على هذه النسبه العالية لغاية 2001 لترجع وتصل الى ادنى مستوى لها 31% عام2005 ،وقد مثلت صناعة المواد الغذائية 39,7,38,6% لسنتي 2003-2004 على التوالي تاتي بعدها الصناعات المعدنية ، وان ذلك كان

باثر سياسة الدولة الانتاجية و الاستيرادية التي بدات تتغير بدرجات عالية بين فترة و اخرى مدفوعة بظروف الحصار الاقتصادي وتاثير الميول الاستهلاكية وكذلك سياسة الاستيراد الذي اثر على موقف الصناعة الصغيرة خصوصا الصناعة عموما الذي بدا ضعيف امام نوعية السلع واسعارها مما كان له دور في كسادا لانتاج .

جدول رقم (1) عدد المنشأت الصناعية الصغيرة وعدد الشتغلين واجورهم وقيمة الانتاج والمستلزمات للسنوات 1997-2005 (الف دينار)

السنة	عدد المشأت	عدد المشتغلين			الأجور و المزايا (الف الدينار)	قيمة الانتاج (الف دينار)	المستلزمات (الف دينار)
		باجر	دون اجر	المجموع			
1997	31040	33264	38089	71353	7392997	129558484	60478056
1998	25136	25093	31028	56121	7150190	113723687	54067688
1999	29467	26766	35565	62331	964993	145357517	72347071
2000	77167	73432	91147	164579	44251132	486235777	22646436
2001	60090	60602	82122	142724	33567998	469607969	234176093
2002							
2003	17929	29187	21020	50207	31367004	413729835	219855710
2004	17599	42925	21413	64338	67704143	865977845	513071572
2005	10088	25077	11302	36379	55809507	658655361	382254206

المصدر/المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2006-2007"الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات "جمهورية العراق

جدول رقم (2) معدل عدد المشتغلين في الصناعة الصغيرة مع نسبة الشتغلين بأجور وبدون اجور للسنوات 1997-2005 (الف دينار).

السنوات البيانات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل عددالمشتغلين	2,3	2,2	2,1	2,1	2,1	--	2,8	3 ،7	3,6
المشتغلين باجر %	46,6	44,7	43,0	41,1	42,5	---	48,2	66,8	68,9
المشتغلين بدون اجر %	53,4	55,3	57,0	58,9	57,5	--	41,8	33,2	31,1

تم استخراج البيانات من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

المحلي وتراجع انتاج بدافع تفضيل المستهلك للمنتج الاجنبي لاسباب عديدة . **(الوالي ، 2009 : 28)** ان اعتمادالادارةعلى صاحب المشروع كان له اثرفي اعتماد اساليب تقنية بدائية وكذا الحال بالنسبة لادارة الانتاج .

جدول (3) احصاء حجم الصناعة المتوسطة وعدد المشتغلين واجورهم وقيمة الانتاج والمستلزمات للسنوات 1998 - 2005 (الف دينار)

السنة	عددالمشأت	عددالمشتغلين	الاجور والمزايا	قيمة الانتاج	قيمة المستلزمات
1998	163	2310	453552	9251243	6117671
1999	171	2500	719114	13206630	7804058
2000	156	2275	901259	14513733	10204300
2001	142	2123	924069	2199230	16937526
2002	80	1237	68969	10272141	5796834
2003	79	1407	1329300	11801300	7210200
2004	92	1668	2593500	23670800	17572900
2005	76	1397	2721499	24348646	16342625

المصدر/المجموعة الاحصائية 2006-2007 –الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجا المعلومات

جدول رقم (4) نسبة نمو عدد المنشأت الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها للسنوات 1998-2005%

السنوات البيانات %	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المشأت الصناعية	-	-23,4	+14,6	+61,8	-11,6	--	-28,5	-2,0	-7,4
عدد العاملين	-27,1	+10,0	+10,6	-18,4	-28,4	--	+21,6	-76,8	-21,6

تم اجراء الحسابات من قبل الباحثين

كان دور بعض المشاريع يعتمد على الدعم لتحقيق مكاسب سريعة متجاوزا الانظمة والقوانين التي تنظم المرحلةوعلى حساب كثيرمن القيم، اما فيما يخص الصناعة المتوسطة فنجد كما في جداول رقم (3,4) ان عدد المشاريع لنفس الفترة بدأ في الانخفاض بعد عام 1999 بعد ان ازداد قليلا ليبدا بالانخفاض بعد ذلك ليصل العدد 76 مشروع في عام 2005 بعد ان كان في عام 341,1991 مشروعا , اذ ان عدد كبير منها فقد مركزه الصناعي بعد قرار أغلاق عدد من المشاريع الصناعية وبالاخص التي تتعامل مع بعض مفردات البطاقة التموينية كمعامل الحلويات و التي تستخدم الطحين ولصعوبة الحصول على قطع الغيار للمكائن وبعد فقدان عدد من المستثمرين لرؤوس اموالهم وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي بسبب التضخم لتاكل المدخرات لارتفاع اسعار بعض السلع الاستهلاكية و الخدمات الضرورية . **(داود ، 2008 : 1)** .

كما ان اقامة عدد كبير من المشاريع كان يعتمد على توقعات انية في تحديد مجالات الاستثمار لقطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة,وعند دراسة واقع الاستثمار الصناعي من خلال واقع الاحصائيات التي تنشر عن الصناعة الصغيرة والمتوسطة يتبين حجم التغيرات الكبيرة في حجم الزيادات والنقصان للصناعة الصغيرة و المتوسطة وهذا دليل على ان هذا النوع من الصناعة لا يعتمد بدرجة كبيرة الاسس العملية وكذلك التقنيات الحديثة مما يجعله متخلفا في منافسة السلع المستوردة، وكذلك قد تكون بعض السلع عديمة المرونة بما قد يكون له اثر في خسارة مركزها و تحتل الصناعات الغذائية اكثر من 78% وقد تبين بعض الدرسات الميدانية من خلال التحليل المالي والاقتصادي دور المؤسسا ت الصغيرة في زيادة فائض العمليات خلال المرحلة 2001-97 علما بان القيمة الحقيقية لهذه الزيادة كانت ضعيفة وهذا دليل على ان معدلات التضخم خلال المرحلة كان مرتفعاً . (سليمة ، 2000 : 32 – 38).

وقد يكون اثر التضخم بالاضافة الى الركود في قطاعات الاقتصاد القومي انعكاسها على توزيع الدخول وانخفاض الدخل الفردي. اذ ان ذلك قد ادى الى انخفاض الناتج المتوسط ولم يترك فرصة للصناعة ان تحقق نسبة متواضعة من الربح وان تتطور بشكل طبيعي خلال المرحلة .

ثانيا: مستقبل الصناعة الصغيرة والمتوسطة في العراق:

وقد اظهر التطور الحديث خلال هذا القرن تحول الاتجاه في ظل العولمة الى تجزئة الصناعة الكبيرة او التركز الى وحدات متكاملة تؤدي دورها في اطارالافكار التي فرضت على العالم وهي العولمة و الاصلاح الاقتصادي وبما ان نظام سيطرة القطاع العام يحتاج الى اعادة تنظيم في جميع مجالات القطاع الصناعي لما اصاب القطاع من ضرر خلال المرحلة بالاضافة الى عدم وجود استراتيجة او نظام يحفظ او يعطي فرصة للنمو الصناعي بالرغم من توفر فرص عديدة وكبيرة تسهم في الحث على ايجاد هيكلية مناسبة تعطي لهذا القطاع دورة المناسب في رفع درجة النمو الاقتصادي وزيادة فاعلية العوامل على اداء دورها الانتاجي. الا ان التوجه الى اعطاء الدور للصناعة الصغيرة و المتوسطة كما اشار لذلك الاقتصادين امثال هايدي بان المرحلة الحالية سوف تشهد تفكك او تجزئة الصناعات الكبيرة وان التركز الصناعي سوف يتم تمثيله بتجميع صناعات صغيرة و متوسطة للقيام بأنتاج سلعة معينة سوف تتحول خلال المرحلة الى تقليل عدد المشاريع الصناعية الكبيرة والزيادة من حجم دور الصناعة الصغيرة و المتوسطة وان اندماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي يتطلب ان يزيد من دور القطاع الخاص ويفعل دور مؤسسات اهدافها تفعيل دور القطاع الخاص اضافة الى التحول الذي بدا بتجزئة عمليات المنشات الكبيرة،وان الدور الذي يجب ان تضطلع بة الصناعة الصغيرة سوف لن يفعل الا من خلال مؤسسات وسيطة للاسباب المذكورة انفا ولطبيعة القطاع الصناعي العراقي وتجربته الحديثة ومن خلال ذلك سوف يسهم في (داود ، 2008 : 3).

1. دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية.
2. توفير فرص العمل وتعزيز سياسة مكافحة البطالة والحد من الفقر المزمن .
3. مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي الصناعي .
4. تكوين روابط امامية وخلفية للقطاع الخاص الكبير من خلال شبكة الامداد والتوزيع والصيانة وتزويد هذه المشاريع بالخدمات.
5. جذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المتاحة وتعزيز القدرات التنافسية وتنمية الطاقات البشرية والتقنية .
6. قدرته العالية على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية والتي تعمل على تعميق التكوين الرسمالي من خلال خطوط وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمل على زيادة القيمة المضافة المتولدة من الصناعة اذ ان دورها في العراق بدأ ينحسر بشكل كبير مما يدعوا الى تنظيم العمليات الخاصة بدراسة طاقة الانتاج وقياسه و تنفيذ البرامج لغاية الوصول بالمشروع الى المستوى الأمثل المطلوب من خلال البرامج الموظفة في الحاضنة وهيكلية البناء التنظيمي للحاضنة مما يتناسب مع ظروف العمل خلال المرحلة وفق ما يلي :

1. تهيئ ادارة للحاضنات في جميع المناطق التي من الممكن ان تقام بها هذه الحاضنات والاستفادة من القاعدة الصناعية ضمن كل منطقة من هذه المناطق .
2. تحديد مراكز قانونية للحاضنات و قانون معنوي للمشاريع المحتضنة واستحصال الاراضي التي تقام المشاريع المنتمية للحاضنة خلال كل مرحلة .

3. ايجاد صيغة عمل للتعاون بين الجهات التمويلية الرسمية والخاصة بشكل تفضيلي ضمن اطار عمل الحاضنة بما يخدم حركة الاحتضان واستقطاب الاستثمار والافكار الايداعية ويتم انتخاب هيئة او لجنة تشمل مختلف التخصصات تعمل على تقديم المقترحات والاستشارات وتشرف على عمل الحاضنة الفني وتتابعه .
4. ربط الحاضنة بمراكز البحث في الجامعات و الادارات المهنية ومراكز البحث العلمي والاستفادة من مراكز البحث العالمية من خلال الانترنيت .
5. فتح مركز بحث ودراسات ضمن الحاضنة يعتمد اساليب علمية للبحث والتطوير يديرة مجموعة من المختصين لغرض التطوير ومعالجة المشاكل التي تحصل في العمل ترتبط به جملة من الادارات:

أ - **ادارة التسويق** : تعتمدعلى دراسة اساليب التسويق وتقدير حجم الطلب وافضل الطرق لعرض المنتج .

ب - **ادارة المخازن** : تهتم بدراسة افضل اساليب الخزن واهم ماتوصلت اليه البحوث الخاصة بهذا المجال وتدريب العاملين عليها واجراء الاختبارات عليها .

ت - **التطوير والتدريب** : للعاملين على الاساليب الحديثة للعمل المبتكرة من قبل مراكز والتطوير في الحاضنة .

ث - **جهاز محاسبين** : دراسة واعتماد الاساليب المحاسبية الحديثة بعد دراستها واقرارها من مركز البحث والتي تخدم العمل في الحاضنة والمشاريع ووفق افضل الصيغ

ج - **هيئة الدراسات و التقارير ومركز المعلومات** : والذي يهنم بتوفير الدراسات الخاصة باساليب العمل وتطويره ووفق افضل التصورات بالاضافة الى اعداد البيانات والمعلومات الاحصائية عن واقع العمل الحالي والمستقبلي من خلال افضل الاساليب الاحصائية المناسبة.

ثالثا : الحاضنات ودورها الفاعل في تصحيح الخلل الهيكلي للاقتصاد:

الحاضنات الصناعية هي الاسلوب الامثل الذي بدأ يعتمد من قبل العديد من الدول لغرض تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و تحقيق نجاحها الى مايزيد **90%** خلال كل فترة من الحقب الاستثمارية بالاضافة الى ادائها الدور لجميع المراحل التي يتطلبها الاستثمار الصناعي منذ بدء التفكير بالمشروع ولغاية نجاحة في انتاج السلع و الخدمات وتخرجه من الحاضنة, وبما ان واقع الاقتصاد العراقي يتطلب اعادة الثقة للمواطن بالصناعة المحلية من خلال الاساليب الحديثة والمبتكرات العلمية المعتمدة في الانتاج الصناعي بادخال الحاضنات الصناعية في الاقتصاد العراقي كأسلوب لحماية الصناعة القائمة من الفشل وتبني اقامة المشارع الجديدة وفق احدث الاساليب للاستفادة من الدورالذي تحققها لحاضنة والذي قد يندرج ضمن مجالات الامان وشبكة الحماية الاجتماعية لاتاحة الفرص للحصول على العمل للعاطلين والذين وصلت نسبتهم الى اكثر من 50%من السكان النشطين اقتصاديا (**داود ، 2008 : 3**) ، وكما يمكن ان نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) ان الحاضنات تحقق التوازن .

شكل رقم (2) يوضح واقع العلاقة بين الحاضنة والمجتمع

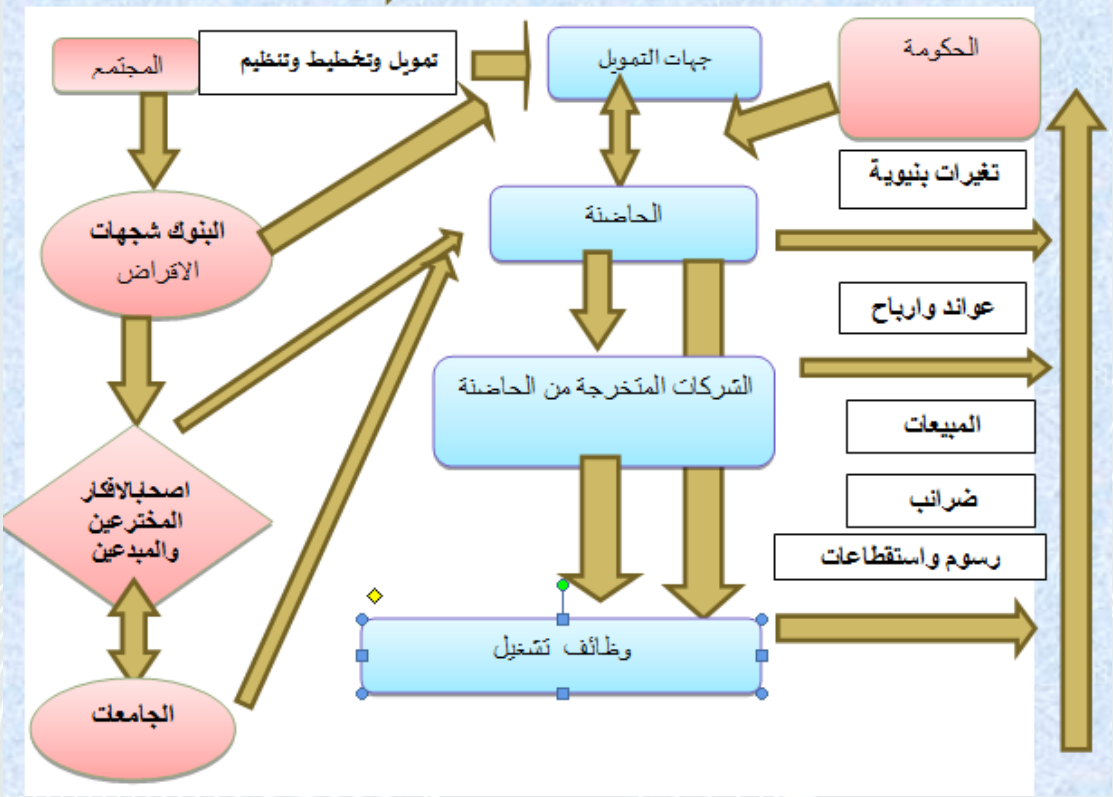

رأي الباحثين بالاعتماد على المصادر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية "نقدمة عن حاضنة الاعمال ومركز جدة للمشأة الصغيرة "حاضنات الاعمال.

بين الحكومة والمجتمع في اطار الدولة فنجد انها تجمع بين المؤسسات ذات القدرة على تفعيل المؤسسات الصناعية لخدمة اهداف لكلا الطرفين مما يرجح تحقيق المنافع وتحريك القطاع الخاص من خلال اجتذابه بفعل ذلك كما اسلفنا لكونه يرتكز على . **(الدويبي ، 2007 : 28 – 30)** .

1. دراسة تقييمية للمشروعالصناعي المقترح وتحديد اهدافهالتنموية ودورة في الانتاج واثاره الاقتصادية والاجتماعية من اجراء تقييم للجدوى الاقتصادية والاجتماعية .
2. ان ادارة الحاضنات حريصة للحصول على التمويل المناسب للمشاريع المنتسبة اليها من خلال العلاقة مع المصارف الاهلية والرسمية.
3. الحصول على مكان لأقامة المشروع من خلال العلاقة مع الادارة المحلية او البلديات في كل المدن التي يمكن ان تقام بها المشاريع.
4. القيام بجميع المتطبات الادارية و الفنية خلال مراحل البدء بالمشروع ولغاية انفصاله من الحاضنة (تخرج) بالاضافة الى التوجيه والاستشارة والاستفادة من خدمات الاستعلامات وأجهزت الطبع والانترنيت والحاسب .
5. ينظم العمليات الخاصة بعملية دراسة طاقة الانتاج وقياسة تنفيذ البرامج لغاية الوصول بالمشروع الى المستوى الأمثل المطلوب من خلال البرامج الموظفة في الحاضنة وهيكلية البناء التنظيمي للحاضنة و نهئ للحاضنة جميع المستلزمات وادوات العمل المطلوبة لتقدمها .

رابعا : القاعدة المادية التي تتحقق للحاضنة في الاقتصاد العراقي :

واقع الصناعة الصغيرة في الاقتصاد العراقي يعكس تخلف هذا القطاع في اداء دوره خلال مرحلة الدراسة اذ ان ظروف فترة الحصار وما اعقبها من عدم التوازن في ستراتيجية التصنيع وما جاء بعدعام **2003**ادى الى زيادة مستوى الخلل لبنية الصناعة والصغيرة بالاخص مما يوجب ايجاد وسيلة اكثر فاعلية لتصحيح الخلل لبنية الاقتصاد وان الحل الصحيح في اقامة الحاضنات لاعادة برمجة الصناعة الصغيرة بشكل صحيح واداء دورها كمجهز للصناعة الكبيرة ومعتمد عليها كوسيط او بديل عن التركز من خلال المجمعات الصغيرة لتؤدي دورها كحيز , اذ دور الحاضنات يعتبر اليوم من الاليات الهامة والتي تسهم في عالم اليوم لتطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة والمساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية او الاجتماعية التي تواجهها خلال مراحل النمو لتوفير احتياجاتها **(البطاط ، 2006 : 4)** .

وان اهم وسيلة لخروج الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق من ازمتها هو تبني دور الحاضنات الصناعية وفق الاسباب التالية :

1. ان تغيير طبيعة الصناعة وحل بعضها الاخر والغاء عدد كبير من دوائر الدولة اسهم في ترك عدد غير قليل من الابنية والمنشآت غير مستغلة من الممكن الاستفادة منها كمقرات للحاضنات الصناعية ,وتسهيل مهمة اداء دورها بما يتناسب وطبيعة المرحلة .
2. ان المختصين العراقيين في مجالات عديدة قد ابخس دورهم وبالاخص بعد عام **2003** اذ انحلت دوائرهم او جمد العمل فيها او عطل عن العمل لسبب أو لآخر مما سهل مهمة الاستفادة من خبرتهم وقدراتهم العلمية وبالاخص نحوالتطوير ورفد الحاضنات بمايتناسب وضرورات المرحلة.. والقدرة على توطين الصناعة قبل عام 2003 والتي كان لها دور فاعل في التصنيع . **(اللامي ، 2007 : 3)**.
3. ان التاثير الذي تركته المؤسسات العلمية والتشجيع من مؤسسة الرعاية العلمية والبحث العلمي قد اسهم بدور كبير في وجود عدد لابآس به من المبدعين واصحاب براءات الاختراع والذين من الممكن الاستفادة من خبرتهم في مجال تبني عمل الحاضنة والمشاريع.
4. ان توفر المواد الخام المحلية الزراعية او الصناعية وبأحجام اقتصادية يتيح فرصة كبيرة الاستفادة منها واستغلالها بشكل اقتصادي واستغلال الميزة في تدني اسعارها وقربها من اماكن الطلب اليها .
5. ان وجود عدد كبير من الجامعات والمدارس المهنية على مستوى القطر يتيح فرصة استغلالها لرفع مستوى البحث العلمي والاستشارات لاقامة الحاضنات قرب هذه الجامعات وبمشاركة التدريسيين والطلبة سواء كان خلال مرحلة الدراسة اوبعد التخرج ، للاستفادة من المختبرات ومراكز البحث ومركز الحاسبات .
6. ان وجود السوق يسهم بشكل كبير في تشجيع حركة الاستثمار وبالأخص المدن الكبيرة ويشجع على اقامة الحاضنات تسهم في نجاح الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لوجود المؤسسات المساندة يضمن ذلك نجاحها بنسبة عاليةمع توقع زيادة حجم الطلب .
7. انشاء مؤسسة تعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اوالاهتمام باقامة الحاضنات ورعايتها, بدلا من المؤسسات القائمة حاليا و المسؤلة عن اكثر من عمل،ويتم تركيز عملها على المشاريع الصناعية فقط وترك جانب الخدمات الى مؤسسات مختصة اخرى.
8. اصدار قوانين او قرارات خاصة لحماية الصناعة الصغيرة والمتوسطة تخص تمويلها .

الفصل الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

وبعد ان تم انجاز الدراسة توصل الباحثين الى جملة من الاستنتاجات التوصيات التي من الممكن الاستفادة منها في الحياة العملية لتصحيح الاختلال في بنية الصناعة والاقتصاد .

اولا: الاستنتاجات

1. تخلف الصناعة الصغيرة نتيجة لعدم الاهتمام بها اسهم في اختلال الهيكل الصناعي مما كان له دور كبير في التأثيرعلى بنية للقطاع الصناعي في غلب البلدان .
2. ان حوالي % 75-50 من المنشأت الصغيرة والمتوسطة فشلت وان اعداد اخرى بدأت تغير نشاطها بين حين واخر بالاضافة الى الخسائر التي تمنى بها عدد منها .
3. ان التركز الصناعي وزيادة حجم المشاريع الصناعية بعد ان وصل اقصاه ترك المجال مفتوحا للصناعة الصغيرة لتاخذ دورها كمورد للصناعة وكمستهلك لانتاجها محركا اساسيا لتقدمها .
4. ضعف اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ومنها الدول العربية والعراق بالاخص وعدم قدرتها على الاستمرار مما يؤشر فشل عدد كبير منها سنويا, ونتيجة لصغر الحجم فهي اكثر حساسية من المشروعات الكبيرةفي مواجهة التغيرات والصدمات الاقتصادية مما يجعل فرص تحقيقها للانتاج والتوظف غير مستقرة.
5. ان ظهور صناعة الحاضنات كما يعتاد قسم من الباحثين على تسميتها قلب الموازين لصالح القطاع الصناعي بعد ان كان لصالح الخدمات اذ ان الفشل الذي كانت تمنى به المشاريع الصغيرة حول الاتجاه من الصناعة الى قطاع الخدمات.
6. بدأ دور الحاضنات يتعاظم خلال المرحلة بعد ان ازداد تاثيرها في زيادة نسب نجاح الاستثمارات في الصناعة الصغيرة والمتوسطة اذ نرى ان خريطة التوسع بدأت تظهر بشكل جلي على المستوى العالمي لجميع البلدان النامية والمتقدمة على السواء.
7. تتغير خارطة حجم وتوزيع المشاريع الصغيرة في العراق , بشكل كبير اذ الزيادة والنقص في اعداد المشاريع بمئات الالاف وهذا دليل على عدم الاهتمام بهذا الجزء المهم من الصناعة , وعدم متابعة تطورها يضاف الى ان الشك يذهب الى عدم دقة البيانات المسجلة عن هذه المشاريع وعدم توخي الدقة والحذر في تسجيلها وان الاستجابة من قبل اصحاب هذه المشاريع ضعيفة ويصاحبها الخوف من الدولة.
8. بدء الاهتمام بمتابعة الواقع العملي لهذه الصناعة لبدء الشعور الرسمي باهميتها ولما لها من دور في تنمية الاقتصاد , ولذا بدأت تعقد الندوات وتفتح مراكزالتدريب التطوير ووحدات التسليف.

ثانيا : التوصيات

1. وضع خطط مستقبلية يراعى فيها محاولة ازالة المعوقات المتوقع تأثيرها على اضعاف نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
2. وضع الدراسات التخطيطية لتوزيع الادوار بين وحدات القطاع الصناعي بعد ان يتم تنظيم بنية الاقتصاد القومي وترسيخ بنية القطاعات السلعية في الاقتصاد القومي ’لما لذلك من اثر كبير في تفعيل النمو الاقتصادي.

3. تبني الحاضنات التكنلوجية كاسلوب علمي في بناء وترسخ بنية الصناعة وتنمية قدرات الصناعة الصغيرة والمتوسطة .
4. دعم الحاضنات كاسلوب لتبني الاساليب العلمية لتنمية المهارات والتدريب اوتبني المخترعات واساليب التطوير التكنلوجي .
5. الاهتمام بموضوع التنسيق بين مراكز البحث العلمي والجامعات وبين الحاضنات ووحدات التطوير الصناعي بانشاء مراكز للحاضنات داخل الجامعات والاهتمام بمقترحات ومبادرات الطلبة والباحثين
6. تشكيل لجان او وحدات تنسيق مشترك بين البنوك ووحدات التسليف والحاضنات والمؤسسات الراعية(المسؤولة عن) الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم عملية اقامة وتسليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة
7. وضع اولويات لدراسة واقع الصناعة عموما والصغيرة والمتوسطة بالاخص والاسس الفنية المطلوبة لتطويرها ووضع البرا مج الخاصة لربط انشطة البحث العلمي واساليب نقل التكنلوجيا من خلال الحاضنات الصناعية بتوجيه نشاطات هيئات البحث العلمي نحو ذلك ومن خلال المصادر الداخلية و الخارجية بايجاد منظومةخاصة للتمويل التكنولوجي وربطها ببرامج لحاضنة الصناعية.
8. وضع استراتيجية تناسب الواقع الاقتصادي للبلد تاخذ بنظر الاعتبار كل المتطلبات التي تسهم في بناء الاقتصاد القومي وتعطي حالة التفاعل بين القطاعين العام والخاص الاعتبارات التي تسهم في تحرير اقتصاد البلدمن كل التاثيرات الخارجية ومعتمده على الصناعة بحجومها والاساليب التي تحقق تطورها .
9. وضع برنامج خاص بالاستيراد وتفعيل دور التقييس والسيطرة النوعية ، بالاضافة الى حماية الصناعة المحلية وتشجيع التصدير (الاعانات) بمايشجع على زيادة الاستثمار واقامة الحاضنات .

المصادر

اولا: الكتب

1. الطرابيشي،حيدر محمد امين"غطرسة الاقتصاد المتسلط"دار رضا للنشر،دمشق ، ط 1 ، 2001 .
2. بايلي ،مارتن تيل " النمو والمساوات هدف سياسة القرن القادم"ترجمة محمد فتحي صقر،مركز الاهرام
للترجمة والنشر القاهرة 1996 .
3. خليفة ،علي يوسف و واحمد زبير"النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي" بغداد ،الجامعة المستنصرية ، بدون تاريخ .
4. الدليمي، امل سلمان حسن" دور حاضنات الاعمال التكنلوجية في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية ،تجارب مختارة، "رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المسنصرية ، غ م 2006 .

ثانيا: البحوث

1. احمد بو سهمين ، الدور التنموي في المؤسسات المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاولية ، المجلد 26 ، العدد الاول ، سوريا ، 2011 .
2. البطاط ،دكاظم احمد"تفعيل الصناعات في العراق الجديد " مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية 4 ، 2006 .
3. الدقاق ،سامر " الحاضنات التكنلوجية جسر التواصل الاقوى بين البحث العلمي والصناعة " ورقة مقدمة الى الندوة القومية حول اهمية البحث العلمي والتطور التكنلوجي في مجال الصناعة، دمشق ،الجمهورية العربية السورية ..،26-28-تشرين2 2007 .
4. الدويبي.عبد السلام بشير"دور حاضنات الاعمال والابتكار التقني في دعم المبادرين "مجلس التخطيط الوطني ،الحلقة الدراسية حول المشروعات الصغرى والمتوسطة 2007
5. السندي ،عبد الرحمن احمد "افاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين "غرفة صناعة وتجارة البحرين .
6. اللامي ، عادل عبد المحسن "متى يتم استثمار خيراتنا في الاعمار والتنمية "افاق ستراتيجية ، كوادر القطاع العام ،جريدة الصباح 2007 .
7. المنظمة العربية للتنمية الصناعية "حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية "شبكة الانترنيت . https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3234
8. المنظمة العربية للتنمية الصناعية "مقدمة عن حاضنات الاعمال"شبكة الانترنيت . https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/...19042012/23.doc
9. المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة "عوامل نجاح الحاضنة "شبكة الانترنيت . www.univ-medea.dz/fac/g/.../universite%20et%20exploitation/docs/moufid.pdf.
10. الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، صنعاء ،(25-26) / 11 / 2007 .
11. بركات ، ربيعة بركات ، سعيد دوباك ، حاضنات الاعمال ودورها في دعم التنمية في المؤسسات الصغيرة ، الملتقى الدولي حول المقاولتية ولتكوين فرص الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مسكرة ، الجزائر ، 2010.
12. جعفر،هيثم"دور الحاضنات في دعم المشروعات الصغيرة "صحيفةالجماهير يومية سياسية ،حلب ،العدد الثلاثاء24-6-2008 .
13. داود ، راضي محسن "ستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة المتوسطة "الدعم التقني والمهني ،توسيع السماح، جريدة الصباح العدد8/3/ 2009 .
14. سليمة ، رقية "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "جامعة وهران 17-18ابريل 2006 .
15. غياض شريف ، بوقموم محمد ، حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / حالة الجائر ، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية ، جامعة مسكرة ، العدد 6 ، الجزائر ، 2007 .
16. قاسم ، خالد مصطفى "دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،" الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، صنعاء 25-26-2007 .

17. كنجو ،كنجو عبود"استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة "دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ′المؤتمر العلمي الخامس ′جامعة فيلادليفيا ′ كلية العلوم الادارية والمالية ′ عمان الاردن 4 / 2007 .

18. كريم قاسم ، وعدمان ميرزق "دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18 ابريل2006 .

19. مجيد ،هلال ادريس ومعن ثابت عارف"دور الحاضنات الانتاجية في تنمية الؤسسات الصغيرة ، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17-18-ابريل 2006 ، باشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا.